

Distr.: General
4 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون
البند ١٦٢ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء
في الصحراء الغربية

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من
١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والميزانية المقترحة
للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٥٢ ٥٥٠ ٤٠٠ دولار	اعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦
٥٢ ٥١٤ ٦٠٠ دولار	الإنفاق للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦
٣٥ ٨٠٠ دولار	الرصيد الحر للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦
٥٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار	اعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧
٥٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار	الإنفاق المتوقع للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ ^(أ)
صفر	الانخفاض المتوقع في الإنفاق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧
٥٣ ٨٧٨ ٢٠٠ دولار	المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
(٥٢٧ ٤٠٠ دولار)	التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
٥٣ ٣٥٠ ٨٠٠ دولار	المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨

(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.



أولا - مقدمة

١ - أثناء نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، اجتمعت بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتمت برودود خطية وردت في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما فيها تلك المتعلقة بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/72/789). وترد في الفقرة ٥ أدناه مناقشة لتوصيات المجلس بخصوص البعثة على وجه التحديد.

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٢ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٣/٧٠، مبلغا إجماليه ٤٠٠ ٥٥٠ ٥٢ دولار (صافيه ٣٠٠ ٢١٤ ٥٠ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغا إجماليه ٦٠٠ ٥١٤ ٥٢ دولار (صافيه ٥٠٠ ٣١٩ ٥٠٠ دولار)، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بمعدل ٩٩,٩ في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، البالغ ٣٥ ٨٠٠ دولار بالقيمة الإجمالية، ٠,١ في المائة من الاعتمادات، وهو يعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (بمبلغ ١ ٢٩١ ٠٠٠ دولار، أي بنسبة ١٩,١ في المائة) وتحت بند التكاليف التشغيلية (بمبلغ ١ ١٣٧ ٢٠٠ دولار، أي بنسبة ٤,٨ في المائة)؛ و (ب) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الموظفين المدنيين (بمبلغ ٢ ٤٦٤ ٠٠٠ دولار، أي بنسبة ١١,٢ في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/623).

٣ - ويرد في تقرير أداء الميزانية أن مبلغا إجماليا قدره ٢ ٤٦٣ ٠٠٠ دولار أعيد توزيعه، خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، من المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، إلى المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة (١ ٣٠٥ ٠٠٠ دولار)، والمجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية (١ ١٥٨ ٠٠٠ دولار) (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥). ويذكر في التقرير أيضا أن البعثة قلصت عدد الدوريات ونطاقها، نظرا لزيادة التهديدات الأمنية التي تواجه البعثة واستجابة للتوصيات الواردة في تقييم للمخاطر الأمنية. وإضافة إلى ذلك، قامت الإدارة العليا للبعثة بزيادة الموجودات من الإمدادات الحيوية (الهندسة والنقل والاتصالات) إلى ٩٠ يوما في جميع مواقع الأفرقة وتنفيذ أنشطة غير متوقعة متصلة بالأمن، ومن ذلك حفر بئر مياه عميقة في موقع فريق بير لحلو لضمان الاكتفاء الذاتي من إمدادات المياه؛ واقتناء مولدات كهربائية إضافية ومعدات لمعالجة المياه وتوزيع الوقود؛ وتعزيز الهياكل الأساسية للأمن؛ والاستعانة بمتقاعدين أفراد ليكونوا سائقين ينقلون الإمدادات إلى خمسة مواقع أفرقة عبر الجدار الرملي. والاحتياجات الإضافية تحت بند المرافق والهياكل الأساسية قابلها جزئيا انخفاض الاحتياجات تحت بند النقل البري بسبب عدم اقتناء ١٢ مركبة ثقيلة مقررة (المرجع نفسه، الفقرات ٣٥ و ٤٦ إلى ٤٨).

٤ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/731) في الفرع الرابع أدناه.

٥ - وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، كان معروضا عليها أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وفي التقرير، أبدى المجلس ملاحظات وأصدر توصيات تتعلق بالبعثة بشأن المسائل التالية: (أ) تقدير التكلفة القياسية للممتلكات والمنشآت والمعدات (المرجع نفسه، الفقرة ٢٢)؛ (ب) التدريب في مجال حساسية المعلومات (المرجع نفسه، الفقرة ٤١١)؛ (ج) إنتاج واستهلاك الطاقة (المرجع نفسه، الفقرتان ٤٤٤ و ٤٤٩). واللجنة واثقة بأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات ستنتفد على وجه السرعة.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٦ - بخصوص النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تبلغ النفقات ما إجماليه ٣٣ ٥٥٣ ٨٠٠ دولار، وأنه في نهاية الفترة المالية الحالية، سيصل مجموع النفقات المقدرة إلى ٥٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، ما سيمثل استخداما كاملا لاعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٧ - وودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين في البعثة التي كانت، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كالتالي:

معدل الشواغر (النسبة المئوية)	الوظائف المشغولة	الوظائف المأذون بها/المعمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(أ)	فئة الموظفين
			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
٨,٣	٢٠٠	٢١٨	المراقبون العسكريون
-	٢٧	٢٧	أفراد الوحدات العسكرية
٨٣,٣	٢	١٢	أفراد شرطة الأمم المتحدة
			الموظفون المدنيون
			الوظائف
٨,٤	٧٦	٨٣	الموظفون الدوليون
٤,٢	١٦٠	١٦٧	الموظفون الوطنيون ^(ب)
١١,١	١٦	١٨	متطوعو الأمم المتحدة
١٠٠	صفر	١٠	الأفراد المقدمون من الحكومات

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وعدد الوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

(ب) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أنه قد جرت تسوية جميع المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات والمقدمة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٥٦ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، صُدِّقَ على المعدات المملوكة للوحدات وسُدِّدَت تكاليفها حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٦٣ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، ففي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ سُدِّدَ مبلغ ٨٠ ٠٠٠ دولار لتسوية المطالبتين منذ إنشاء البعثة، ولا توجد أي مطالبات قيد التسوية.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأَنْصِبَةٍ مقررة لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها قد بلغ في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨ ما قدره ١ ٢٣٦ ٧٥١ ٠٠٠ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه ١ ١٩٥ ٠٣٢ ٠٠٠ دولار، وبقي رصيد غير مسدّد قدره ٤١ ٧١٩ ٠٠٠ دولار.

١٠ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة قد عانت في الماضي من وضع نقدي سالب سببه التأخر في تلقي مدفوعات الأنصبة المقررة من الدول الأعضاء. بيد أن تلقي مبالغ كبيرة من مدفوعات الأنصبة المقررة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أدى إلى تحسن الوضع النقدي للبعثة، ما مكّنها من أن تسدّد إلى البلدان المساهمة بقوات المدفوعات الفصلية المتعلقة بالتكاليف القياسية للقوات عن الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وتكاليف المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والاكْتفاء الذاتي عن الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت البعثة من سداد ما تبقى من المبلغ الذي اقترضته سابقاً من بعثات حفظ السلام المنتهية لتغطية تكاليفها التشغيلية. وبالرغم من المدفوعات المتلقاة، بلغ الرصيد النقدي للبعثة ٦,٧ ملايين دولار في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨، وكان هذا المبلغ غير كافٍ لتغطية احتياطي التشغيل لثلاثة أشهر وقدره ١٣ مليون دولار (باستثناء المبالغ المسددة إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة). وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة ٤١,٧ مليون دولار في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨.

١١ - تكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها إزاء كون الوضع النقدي للبعثة لا يغطي الاحتياطي النقدي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر (انظر A/71/836/Add.1، الفقرة ١١). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة حثت بشكل متكرر جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية ٣٠٣/٧١، الفقرة ٣).

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

١٢ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في قراره ٦٩٠ (١٩٩١). وأقر المجلس أحدث تمديد لولاية البعثة، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، في قراره ٢٣٥١ (٢٠١٧) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

١٣ - ويورد الأمين العام معلومات عن افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ في الفقرات من ٦ إلى ٢١ من تقريره عن الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ (A/72/731). وكما يشير الأمين العام، ستقوم البعثة، في جملة أمور بما يلي: (أ) إعادة تنظيم عنصر دعم البعثة اتساقاً مع مواءمة هيكل دعم البعثة في البعثات الميدانية، بحيث سيتلقى رئيس دعم البعثة الدعم من ركيزتين هما إدارة العمليات والموارد وإدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات؛ (ب) التركيز على الأنشطة البيئية، بما في ذلك إدارة النفايات والمياه والصرف الصحي؛ (ج) ترشيد أسطولها من المركبات؛ (د) نقل مهام المعاملات وخدمات الدعم غير المرتبطة بأماكن معينة إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، وهو أمر أصبح ممكناً بفضل تنفيذ نظام أوموجا. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن الأمن لا يزال يشكل مصدر قلق متزايد، وأن البعثة تقترح مزيداً من التحسينات الأمنية ذات الأولوية العالية في الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ (انظر الفقرة ٢٥ أدناه).

١٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن اقتراح إعادة هيكلة شعبة دعم البعثة يتماشى مع التوجيهات الصادرة عن إدارة الدعم الميداني. وكانت البعثة تقترح إعادة هيكلة مجالات عنصرها للدعم التي هي أنسب لتلبية احتياجاتها الفورية من خلال إعادة توزيع وإعادة تدريب الموظفين الموجودين سعياً إلى سد الثغرات في المهارات في مجالات من قبيل تخطيط الاقتناء وطلبات التوريد والتخزين والإمداد واللوجستيات.

باء - الاحتياجات من الموارد

١٥ - تبلغ الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ ما إجماليه ٢٠٠ ٨٧٨ ٥٣ دولار (صافيه ١٠٠ ٦٤١ ٥١ دولار)، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ٨٧٨ ١ دولار ونسبتها ٣,٦ في المائة، بالقيمة الإجمالية، مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وقدره ٥٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار. وهذا يعكس الزيادات المقترحة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٢٠٠ ١٣٤ دولار أو ١,٨ في المائة)، وبند الموظفين المدنيين (٣٠٠ ٨٩٨ دولار أو ٤,٨ في المائة)، وبند التكاليف التشغيلية (٧٠٠ ٨٤٥ دولار أو ٣,٣ في المائة). وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة، على التوالي (المرجع نفسه).

١ - الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	الفرق
المراقبون العسكريون	٢١٨	٢١٨	-
أفراد الوحدات العسكرية	٢٧	٢٧	-
شرطة الأمم المتحدة	١٢	١٢	-

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

١٦ - تبلغ الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٧ ٤٦٢ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٣٤ ٢٠٠ دولار أو بنسبة ١,٨ في المائة مقارنةً بالمبلغ

المعتمد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وكما أشير في الفقرة ٦٤ من وثيقة الميزانية المقترحة (المرجع نفسه)، تعكس الزيادة احتياجات إضافية تحت بند المراقبين العسكريين (١٧٦ ٥٠٠ دولار أو ٢,٩ في المائة)، تعزى أساسا إلى زيادة الاعتماد المخصص لبدل الإقامة المقرر للبعثة، نظرا لتطبيق متوسط أدنى لمعدلات الشواغر يبلغ ٨ في المائة في الميزانية مقارنة بمعدل ١٠ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، فضلا عن الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بمخصص الإعاشة نتيجة ارتفاع قيمة الدرهم المغربي واليورو مقابل دولار الولايات المتحدة. وهذه الزيادة تحت بند المراقبين العسكريين سيقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت بند الوحدات العسكرية (٣١ ٩٠٠ دولار أو ٣ في المائة) وشرطة الأمم المتحدة (١٠ ٤٠٠ دولار أو ١٦,٥ في المائة).

١٧ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	الوظائف المقترحة للفترة الفرق
الوظائف		
الموظفون الدوليون	٨٣	٨٢ (١)
الموظفون الوطنيون ^(أ)	١٦٧	١٦٣ (٤)
متطوعو الأمم المتحدة	١٨	١٨ -
الأفراد المقدمون من الحكومات	١٠	١٠ -
المجموع	٢٧٨	٢٧٣ (٥)

(أ) تشمل الموظفون الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

١٨ - تبلغ الموارد المقترحة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ٨٠٠ ٧٧٩ ١٩ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٨٩٨ دولار أو بنسبة ٤,٨ في المائة مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة تعكس ارتفاعا في الاحتياجات تحت البنود التالية: (أ) بند الموظفون الدوليون (٦٣٦ ٨٠٠ دولار أو ٤,٩ في المائة)، حيث يعزى الارتفاع إلى تطبيق معدل شغور أدنى قدره ١٠ في المائة مقارنة بمعدل ١٥ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وكذلك إلى الزيادة في جدول المرتبات وفي التكاليف العامة للموظفين بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ب) بند الموظفون الوطنيون (١٤٨ ٠٠٠ دولار أو ٢,٨ في المائة)، حيث يعزى الارتفاع أساسا إلى ارتفاع قيمة الدرهم المغربي مقابل دولار الولايات المتحدة بنسبة ٧,٧ في المائة؛ (ج) بند متطوعي الأمم المتحدة (١٠٢ ٩٠٠ دولار أو ٢٣,٥ في المائة)، حيث يعزى الارتفاع أساسا إلى تطبيق معدل شغور أدنى قدره ٢٠ في المائة مقارنة بمعدل ٤٠ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وهذه الزيادة في الاحتياجات سيقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات مرده اقتراح إلغاء خمس وظائف.

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

١٩ - يُقترح ما مجموعه ٢٧٣ من وظائف الموظفين المدنيين الثابتة والمؤقتة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ويشمل هذا العدد ٨٢ وظيفة دولية، و ١٦٣ وظيفة لموظفين وطنيين، و ١٨ وظيفة متطوعي الأمم المتحدة، و ١٠ وظائف لأفراد مقدمين من الحكومات. ويعكس ملاك الموظفين المقترح للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ نقصانا قدره خمس وظائف مقارنةً بعدد الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وهو ناتج عن إلغاء وظيفة واحدة لموظف دولي وأربع وظائف لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة.

إلغاء الوظائف

٢٠ - يُقترح إلغاء ما مجموعه خمس وظائف، على النحو التالي:

(أ) في قسم المالية والميزانية، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لأمين صندوق (من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفة واحدة لمساعد فريق (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) في ضوء نقل مهامهما إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي في أعقاب تنفيذ نظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٠ و ٣٨)؛

(ب) في قسم الموارد البشرية، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون السفر (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموارد البشرية (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) في ضوء نقل مهام المعاملات إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي في أعقاب تنفيذ نظام أوموجا (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٠ و ٣٩)؛

(ج) في قسم النقل السطحي، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لمتعهد مركبات ثقيلة (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) إذ تعترم البعثة الاستعانة بخمسة متعاقدين أفراد لسيارة المركبات الثقيلة لتوفير الدعم للمشاريع الهندسية شرق الجدار الرملي (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٠ و ٤٥؛ انظر أيضا الفقرة ٣٣ أدناه).

النقل وإعادة الانتداب

٢١ - يرد موجز التغييرات المتصلة باقتراح إعادة هيكلة عنصر دعم البعثة (انظر الفقرتين ١٣ و ١٤ أعلاه) في شكلٍ مدرجٍ تحت الفقرة ٣٣ من الميزانية المقترحة وفي المرفق الثاني للميزانية. وترد تفاصيل التغييرات المقترحة في الفقرات من ٣٠ إلى ٥١ من الميزانية المقترحة. وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه، بالإضافة إلى اقتراح إلغاء ٥ وظائف (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه)، فإن إعادة الهيكلة المقترحة تنطوي على نقل ٤٩ وظيفة وإعادة ندب وظيفتين.

٢٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص الموظفين المدنيين.

٢٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن نسبة الموظفين تبلغ ٢٧,٣ في المائة في صفوف الموظفين الفنيين و ١٩,٠ في المائة في صفوف الموظفين الوطنيين. وتشجع اللجنة الاستشارية البعثة على تجديد جهودها لزيادة تمثيل المرأة بين موظفيها.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفرق	المبلغ المقترح للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	مخصصات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	التكاليف التشغيلية
٨٤٥ ٧٠٠	٢٦ ٦٣٦ ٤٠٠	٢٥ ٧٩٠ ٧٠٠	

٢٤ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٢٦ ٦٣٦ ٤٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٨٤٥ ٧٠٠ دولار، أي بنسبة ٣،٣ في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. ويقترح الأمين العام زيادات تحت بنود المرافق والهياكل الأساسية (٤٠٤ ٤٠٠ دولار، أو ٢٠،٣ في المائة)، والنقل البري (٤٦٥ ٢٠٠ دولار، أو ٣١،٦ في المائة)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٧٧ ٥٠٠ دولار، أو ٥،٧ في المائة). وهذه الزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بندي النقل الجوي (٥٥٨ ٢٠٠ دولار، أو ٤،٧ في المائة)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (١٤١ ٤٠٠ دولار، أو ٤،٨ في المائة).

المرافق والهياكل الأساسية

٢٥ - تبلغ الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية ٤ ٧٧١ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٨٠٤ ٤٠٠ دولار، أي بنسبة ٢٠،٣ في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساساً إلى اقتناء خمسة مخابئ حصينة جاهزة وتركيبها شرق الجدار الرملي، وبوابات ذات أذرع متحركة لمنع دخول المركبات عبر نقاط خاضعة للمراقبة من أجل توفير بيئة أكثر أماناً لجميع أفراد البعثة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تقييماً للمخاطر الأمنية أجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أسفر عن التوصية باقتناء مخابئ حصينة في إطار إدارة المخاطر الأمنية/تدابير التخفيف التي أقرتها إدارة شؤون السلامة والأمن. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن تكلفة وحدة واحدة من المخابئ الحصينة التي تتخذ شكل حاويات تقدّر بنحو ١٨٠ ٠٠٠ دولار استناداً إلى منتج مماثل اشترته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

٢٦ - وتبلغ الموارد المقترحة لأعمال التشييد والتعديل والتجديد والصيانة الرئيسية ١ ١٦٤ ١٠٠ دولار، وهو نفس مستوى الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وتبيّن المعلومات التكميلية المقدّمة إلى اللجنة الاستشارية أن النفقات للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بلغت ٢٠٨ ٩٠٠ دولار، أي أقل من ٢٠ في المائة من الاعتماد المخصص لهذه الفترة. ولاقتناء المعدات المكتيبة والمعدات الأخرى، تبلغ الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٧٦ ٠٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ١ ٠٠٠ دولار، أي بنسبة ١،٣ في المائة مقارنة بالاعتماد البالغ ٧٥ ٠٠٠ دولار المخصص للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وتبيّن المعلومات التكميلية المقدّمة إلى اللجنة أن النفقات للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بلغت ٣ ٩٠٠ دولار، وأن النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغت ١١ ٧٠٠ دولار، أي نسبة ١٥،٦ في المائة من الاعتماد المخصص البالغ ٧٥ ٠٠٠ دولار.

٢٧ - وفي ضوء نمط الإنفاق، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة ٥ في المائة، أي من ٤ ٧٧١ ٠٠٠ دولار إلى ٤ ٥٣٢ ٥٠٠ دولار.

النقل البري

٢٨ - تبلغ الموارد المقترحة للنقل البري ١ ٩٣٧ ٨٠٠ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٢٠٠ ٤٦٥ دولار، أي بنسبة ٣١،٦ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساساً إلى اقتناء نظام لتحديد المواقع الجغرافية أنياً للسماح بتتبع حركة أسطول مركبات البعثة واقتناء أغطية واقية من المقذوفات للمركبات؛ كما تعزى إلى ارتفاع تكاليف استئجار المركبات بسبب إدراج عقد جديد لخدمة حافلات مكوكية لتيسير حركة أفراد البعثة المدنيين والعسكريين في منطقة العيون الحضرية وما حولها على إثر تقليص أسطول المركبات الخفيفة. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن البعثة تعتزم ترشيد أسطولها من المركبات وخفض عددها والارتقاء بمستوى ذلك الأسطول عن طريق اقتناء مركبات في حالة جيدة من بعثات حفظ السلام التي قُصص حجمها أو أقفلت (المرجع نفسه، الفقرة ١٧).

٢٩ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة سوف تتلقى المركبات التالية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: ٧٧ مركبة رباعية الدفع من أجل دوريات المراقبين العسكريين؛ و ٥ سيارات إسعاف لتقدم الدعم الطبي في مواقع مختلفة؛ و ٣ شاحنات مقلعة صغيرة لتقدم الخدمات؛ و ٥ حافلات صغيرة لنقل الموظفين؛ وشاحنة واحدة لنقل المياه من أجل دعم مواقع الأفرقة في الصحراء؛ وشاحنتان لجر الأمتعة لغرض استخدامها في المطارات؛ ورافعة متنقلة ورافعة شوكية من أجل عمليات المناولة الميكانيكية العامة. وقُدّرت تكاليف شحن المركبات بمبلغ ٣٢٦ ٠٠٠ دولار. وعلاوة على ذلك، أُبلغت اللجنة بأن البعثة تعتزم أيضاً نقل ما مجموعه ٢٢ مركبة متوسطة إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). وتتساءل اللجنة عن جدوى النهج المتبع في اقتناء ٧٧ مركبة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مع القيام في الوقت نفسه بنقل ٢٢ مركبة إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتحمل تكاليف الشحن فيما يخص كل من عمليتي اقتناء المركبات ونقلها. ولذلك توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبقي سيارات جيب المتاحة في البعثة وأن يخفض عدد المركبات المناظرة من نفس النوع التي يتعين اقتناؤها من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ليتسنى بذلك تفادي تكاليف الشحن غير اللازمة.

٣٠ - وعند طلب الحصول على مزيد من المعلومات بشأن استئجار المركبات، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة تعتزم إبرام عقد للحصول على خدمة الحافلات المكوكية من أحد مقدمي الخدمات المحليين باستئجار أربع حافلات متوسطة الحجم (تتجاوز سعتها ١٥ راكباً) ليحري تشغيلها في خدمة نقل مكوكية بين مواقع بالعيون، بما في ذلك المطار، من الساعة ٥:٣٠ إلى الساعة ٢٠:٣٠ طيلة أيام الأسبوع، على أن يجري توفير خدمة سيارات أجرة احتياطية خارج تلك الأوقات باستخدام حافلة صغيرة تصل سعتها إلى ١٥ راكباً. وتبين المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة أن اعتماداً قدره ١٥٠ ٠٠٠ دولار قد أُدرج في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ من أجل استئجار المركبات. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن البعثة تتوقع تلقي خمس حافلات صغيرة تبلغ سعتها ثمانية من الركاب من بعثات حفظ السلام المنتهية. وفي ضوء اعتزام اقتناء خمس حافلات صغيرة إضافية من عمليات حفظ السلام المنتهية، فإن اللجنة غير مقتنعة بالحاجة إلى استئجار مركبات. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بعدم موافقة الجمعية

العامّة على الموارد المقترحة لإبرام عقد خدمات الحافلات المكوكية واستئجار أربع حافلات متوسطة الحجم، وتوصي بتخفيض الموارد المقترحة للنقل البري بمقدار ١٥٠.٠٠٠ دولار.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٣١ - تبلغ الاحتياجات المقترحة تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢ ٧٧٨ ٧٠٠ دولار للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتبين المعلومات التكميلية المقدّمة إلى اللجنة الاستشارية أنه، في الفترة الحالية، بلغت النفقات الفعلية المتكبدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ما يلي: (أ) ١٢٧ ٧٠٠ دولار مقابل اعتماد قدره ٨٤٩ ٠٠٠ دولار، لتغطية معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ و (ب) ١٩٠٠ دولار، مقابل اعتماد قدره ٢٦٥ ٣٠٠ دولار، من أجل قطع الغيار. وتبلغ الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٨٤٧ ٠٠٠ دولار تحت بند معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وما قدره ٢١١ ٩٠٠ دولار تحت بند قطع الغيار. وفي ضوء نمط الإنفاق، توصي اللجنة بتخفيض الموارد المقترحة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة ٥ في المائة، من ٢ ٧٧٨ ٧٠٠ دولار إلى ٢ ٦٣٩ ٨٠٠ دولار.

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٣٢ - تبلغ الموارد المقترحة للوازم والخدمات والمعدات الأخرى ٢٠٠ ١٠٥ ٥ دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٢٧٧ ٥٠٠ دولار، أي بنسبة ٥,٧ في المائة من الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتشير المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الزيادة تشمل مبلغ ٢٠٧ ٤٠٠ دولار لاستقدام أربعة متعاقدين أفراد إضافيين (سائقو مركبات ثقيلة وميكانيكيون) لنقل لوازم الاكتفاء الذاتي عبر الجدار الرملي.

٣٣ - وعند طلب مزيد من المعلومات عن سبب اقتراح تعيين أربعة من المتعاقدين الأفراد بالنظر إلى أن وظيفة واحدة فقط لمشغل مركبات ثقيلة اقترح إلغاؤها، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المركبات يقودها في الوقت الحاضر خمسة موظفين محليين (سائقو مركبات ثقيلة) في المنطقة الواقعة غرب الجدار الرملي، وخمسة من المتعاقدين الأفراد الدوليين من غرب الجدار الرملي إلى شرقه. وأبلغت اللجنة أيضا أنه نظرا لأن الموظفين الوطنيين لا يُسمح لهم بعبور الجدار الرملي، فقد تم استقدام موظفين دوليين لقيادة المركبات الثقيلة طيلة السنة لضمان إيصال لوازم الاكتفاء الذاتي والمعدات إلى شرق الجدار الرملي. بيد أن وعورة التضاريس وقسوة أحوال الطقس في الصحراء كان لها وطأة شديدة على صحة الموظفين وحالتهم البدنية، مما أدى إلى أخذهم إجازات مرضية لفترات طويلة من الزمن، وأدى في نهاية المطاف إلى إنهاء خدمة الموظفين المعنيين بالتراضي. وبالنظر إلى التجربة المشار إليها أعلاه، توقعت البعثة أن يقلل الترتيب المقترح الذي ينطوي على استقدام متعاقدين أفراد لما متوسطه ٩ أشهر خلال فترة ١٢ شهرا متتالية (ضمن الحدود المنصوص عليها في البند ٥-٩ من الأمر الإداري المتعلق بالخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد (ST/AI/2013/4) إلى أدنى حد ممكن من الأثر السلبي لقيادة المركبات الثقيلة على صحة السائقين مع ضمان إيصال لوازم الاكتفاء الذاتي والمعدات في الوقت المناسب إلى المشاريع الهندسية في مواقع الأفرقة البعيدة شرق الجدار الرملي. وتتساءل اللجنة عن جدوى الترتيبات المقترحة لقيادة المركبات. وتأمل اللجنة أن تظل هذه المسألة قيد الاستعراض، وأن يقدم الأمين العام تقريرا عن مدى فعالية الترتيبات المقترحة في تقريره المقبل عن أداء البعثة.

كشف الألغام

٣٤ - يقترح الأمين العام تخصيص موارد دوغما تغيير عن المستوى السابق، يبلغ قدرها ٢٠٠ ٢٦٥ ٣ دولار، من أجل خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وترد تفاصيل الأنشطة المقررة في الفقرتين ٦١ و ٦٢ من وثيقة الميزانية. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن دراسة استقصائية أولية أجريت في عام ٢٠٠٦ بشأن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب أوضحت أن حوالي ٣٥٧ كيلومترا مربعا من الأراضي الواقعة شرق الجدار الرملي ملوثة. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥، تم إخلاء أرض تناهز مساحتها ٨٤,٥ كيلومترا مربعا عن طريق إجراءات مكافحة الألغام المتمثلة في مسح الأراضي وتطهيرها، كما تم إخلاء أرض تبلغ مساحتها ٥٣ كيلومترا مربعا في الفترة بين ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨. وأبلغت اللجنة أيضا، استنادا إلى البيانات الحالية، بأن التقديرات تفيد أنه لا يزال هناك حوالي ٢١٩,٥ كيلومترا مربعا من الأراضي الملوثة شرق الجدار الرملي، وبأن نسبة ٥٤,٩ في المائة من تلك الأراضي (١٢٠,٥ كيلومترا مربعا) تقع في الشريط العازل ولا يمكن الوصول إليها حاليا لأغراض إزالة الألغام. وبناء على ذلك، لا يزال هناك حوالي ٩٩ كيلومترا مربعا من الأراضي الملوثة شرق الجدار الرملي التي تستلزم المسح و/أو التطهير. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة بأنه في حال ظلت الحالة الأمنية والموارد المخصصة لعمليات مكافحة الألغام عند المستويات الحالية، من المتوقع أن يتم إخلاء جميع المناطق المعروفة التي تشهد بقايا تلوث في الفترة ٢٠٢٢/٢٠٢١.

٣٥ - توصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بخصوص التكاليف التشغيلية.

خامسا - استنتاج

٣٦ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/72/623). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٨٠٠ ٣٥ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٣٠٠ ٦٩٥ دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٣٧ - ويرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/72/731). واللجنة الاستشارية، إذ تضع في الاعتبار توصياتها الواردة في الفقرات ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ أعلاه، توصي بتخفيض الموارد المقترحة بمقدار ٤٠٠ ٥٢٧ دولار، من ٢٠٠ ٨٧٨ ٥٣ دولار إلى ٨٠٠ ٣٥٠ ٥٣ دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ ٨٠٠ ٣٥٠ ٥٣ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/623)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/731)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/756)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/770)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/836/Add.1)
- قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٧٠ و ٣٠٩/٧١ المتعلقان بتمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية
- قرار مجلس الأمن ٢٣٥١ (٢٠١٧) و ٦٩٠ (١٩٩١)